

(الميثاق) والنظرة الشاملة لحقوق الإنسان

تمر علينا الذكرى السنوية لإقرار ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١، والذي خرج من رحم الدستور، والإصلاحات الوطنية الأخرى في مجالاتها المتعددة. تضمن الميثاق في فصوله السبعة أهم المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين، مثل: كفالة الحريات الشخصية والمساواة؛ ومنع التعذيب والتمييز؛ حرية العقيدة والتعبير والنشر، وتكوين مؤسسات المجتمع المدني وواجب الدولة في توفير فرص العمل؛ وتأكيد سيادة القانون واستقلال القضاء؛ والإقرار بحق الشعب في المشاركة في الشؤون العامة؛ وتأسيس حياة نيابية؛ وغيرها.

من الواضح أن موضوعات حقوق الإنسان في إطارها العام واسعة وشاملة؛ وتحققها على أرض الواقع يعني تغييراً جذرياً في هياكل الدولة وتشريعاتها ومؤسساتها وأدائها. بمعنى آخر، إن ما يتبادر إلى الذهن لدى البعض بأن حقوق الإنسان تتلخص في إيقاف الانتهاكات ومنع التعذيب والإعتقال التعسفي وتوفير محاكمات عادلة، ليس صحيحاً. فهذه المسائل ما هي إلا مفردات أو حلقات في سلسلة طويلة من منظومة أوسع، ولا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق تطور في الجسد الأكبر، ونقصد به بنية الدولة نفسها وأجهزتها. لا يمكن تحقيق احترام حقوق الإنسان حتى في الجزئيات، بدون أن تتطور أجهزة الدولة ويتطور أدائها في المجالات المختلفة.

لا يمكن مثلاً أن توقف الانتهاكات بدون تشريعات، والتشريعات الصحيحة هي تلك التي تحتم لمبادئ عامة كتلك التي ذكرها الميثاق الوطني، وهي تلك التي يضعها المشرعون في قوانين؛ والمشرعون لا يكونوا فاعلين إلا إن كانوا منتخبين. ثم إن التشريعات بحاجة إلى آليات ومؤسسات تعمل على تطبيقها على أرض الواقع. وهذه المؤسسات بحاجة إلى كفاءات من نوع مختلف، أو بحاجة إلى تدريب بعض المسؤولين في المستويات المختلفة للإدارة الحكومية، وإلى تخصصات جديدة، وإلى تعليم وتنقيف مختلف للمسؤولين كيما تتغير ذهنياتهم، كما تغيير ذهنية المجتمع نفسه، من خلال الإعلام ووسائل النشر والتنقيف. وهذا كله يتطلب مساحة واسعة من الحرية في التعبير والإجتماع والتنظيم والتمويل وغيرها.

كل هذا يشير إلى حقيقة أن هناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين موضوع حقوق الإنسان وأجهزة الدولة الأخرى، وإن التغيير الإيجابي في أحدها يؤثر على الآخر. التغيير في موضوع حقوق الإنسان، يعني تغييراً كبيراً وجوهرياً ومستمرًا ومتراكماً في أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما في المجتمع نفسه: ثقافة وتعليمًا وقيماً ومجتمعاً مدنياً. وهنا نخلص إلى أنه لا يمكن أن تتطور أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بمعزل عن تطور كامل في سلسلة الحلقات المرتبطة بها.

ما جرى بعد الميثاق، هو تطور شمل بنية الدولة وفي كل الموضوعات بنسب مختلفة، وبينها موضوع أو مفردة حقوق الإنسان التي لا تستطيع النهوض إلا ضمن كامل السيستم. وعليه فإن قياس تطور حقوق الإنسان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأخرى. ويفترض في المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين أن تكون نظرتهم شاملة لكل الأبعاد الحقوقية، بحيث لا يحصرها أنفسهم وبشكل روتيني في مفردة واحدة من قضايا حقوق الإنسان الكلية. كما يفترض بهم معرفة تأثير الحلقات المختلفة في الدولة والمجتمع على الموضوعات الحقوقية، وبالعكس، بحيث تتبين لهم الإمكانيات المتوفرة وبعيدة المدى، كما تتوضح لديهم أنشد الصعوبات التي تنتظرهم والجبهات التي تتطلب أولويات في النضال الحقوقي. وبمثل هذه الرؤية، قد تحتاج البحرين إلى المزيد من منظمات المجتمع المدني الكفوءة والمتخصصة لتغطي الأبعاد المختلفة لموضوع حقوق الإنسان بمعناه الواسع.

اقرأ

- ٢ هل هذه رسالة البحرين للمنظمات الدولية؟
- ٣ العنف المتواصل وغياب الدور الأهلي
- ٦ تقرير HRW: أخطاء منهجية واستنتاج خاطئ
- ٨ الإتحاد العام للنقابات: حقوق العمال خط أحمر



هل هذه رسالة البحرين للمنظمات الحقوقية الدولية؟

الحكومة رأي فيما يقال وينشر وفيما تتهم به، ونظن أن لديها معلوماتها الخاصة بالحالات موضع التجاذب. فهل هي قد قرّرت عدم التواصل مع تلك المنظمات بسبب أن موقفها ضعيف مثلاً؟ أم أنها لا ترغب في الأساس التعاطي مع المنظمات الحقوقية إلا بحدود؟

في أكثر القضايا المطروحة، لا نظن أن الأمر كذلك. ونعود مرة أخرى إلى المشكلة الحقيقية، فملف حقوق الإنسان في البحرين لا توجد جهة حكومية محددة مسؤولة عنه، ما عدا وزارة الخارجية المسؤولة عن ملف المراجعة الدورية الشاملة. ومع أن هناك لجنة في وزارة الداخلية معنية بحقوق الإنسان، إلا أنها لم تلتقي مع وفد فرونت لاين، ولم يظهر منها أنها مسؤولة عن العلاقات مع المنظمات الحقوقية الدولية والإجابة على استفساراتها.

ماذا يعني عدم التجاوب مع المؤسسات الحقوقية الدولية والعربية؟ إنه يؤكد أن ما يقال من مزاعم الانتهاكات صحيح. والصمت دلالة على صحة الاتهامات.

كما أن عدم التجاوب يسيء لسمعة البحرين كبلد لا تحترم حقوق الإنسان فيه، ولا المنظمات المعنية به.

فهل هذه هي الرسالة التي يراد إيصالها إلى تلك المنظمات الحقوقية؟! يجب النظر بجديّة إلى هذه المشكلة، مشكلة التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية، وعلى الحكومة أن تضع حلاً - طال انتظاره - لها.

العدل، وهو الشرط الذي فرضوه على المنظمة قبل اللقاء، فإننا في نهاية الأمر لم نتمكن من الحصول على رد إيجابي بهذا الشأن. وهذا أمرٌ غير جيد). كما أشتكى أندرسون بأنه عندما (نطلب من الحكومة تزويدنا بالمعلومات عن القضايا التي تردنا، لا نحصل - للأسف - في كل مرة على تفاعل أو ردود من الجهات الرسمية بالصورة المطلوبة).

مدهشٌ حقاً.. فالحكومة لا تضع قيوداً على كل المنظمات الدولية التي تأتي للبحرين، ولا تقيّد فعاليتها، وهي لا تحتاج أساساً إلى إذن مسبق، حيث الفيزا متوافرة في المطار للجميع، ولا الحكومة تطلب إذناً مسبقاً للقيام بفعاليات أو مهمات حقوقية سواء تعلق الأمر بالبحرين أو بدول المنطقة. ثم إن الحكومة، ومن الناحية الفعلية تدعو منظمات حقوقية دولية وعربية لزيارة البحرين، للقاء المسؤولين والحوار معهم، والمشاركة في الأنشطة الحقوقية، والإستفادة من خبرات تلك المنظمات عبر الندوات وورش العمل.

نعتقد أن ما جرى لفرونت لاين كان سببه سوء الإدارة. ولكن ليست هذه هي المسألة الوحيدة التي تزعج المنظمات الدولية، فهناك عدم الرد على استفساراتها ورسائلها وتزويدها بالمعلومات وما أشبه. هذه قضية مستمرة منذ أن بدأت الإصلاحات وحتى الآن.

في القضايا المتعلقة بمزاعم الانتهاكات لحقوق الإنسان، فإن لدى

فتحت زيارة وفد منظمة فرونت لاين إلى البحرين (١١-١٤/١/٢٠١٠)، وعدم تمكنه من لقاء المسؤولين الأساسيين المعنيين بملف حقوق الإنسان، مسألة علاقة الأجهزة الحكومية بالمنظمات الدولية، وشكوى هذه الأخيرة المستمر من تجاهل تلك الأجهزة لمبادرات الاتصال ورسائل الإستفسار. لقد أجرى نائب المدير التنفيذي لمنظمة فرونت، السيد أندرو أندرسون، لقاءً صحفياً مع جريدة الوسط (٢٠١٠/١/١٨) قبيل مغادرته البحرين، أبدى فيها استياءه بسبب ما يمكن توصيفه بـ (الإهمال الرسمي) له وللوفد المرافق. كان الوفد يطمح للقاء مسؤولين في وزارتي العدل والداخلية والنيابة العامة إضافة إلى وزارة الخارجية ووزارة التنمية الإجتماعية، ولكنه في النهاية التقى بمسؤول في وزارة الخارجية، حيث أجرى نقاشاً إيجابياً - حسب تعبيره - تمت خلاله مناقشة التنسيق والتواصل معها في حال وردت شكاوى. وقال أندرسون بأنه أكد على ضرورة إجراء تحقيق دوري بشأن ما يتردد من ادعاءات التعذيب.

أيضاً التقى الوفد بمسؤولين في وزارة التنمية الإجتماعية (المختصة بمنظمات المجتمع المدني)، وناقش معهم قضايا مختلفة. ويعتب أندرسون على وزارتي العدل والداخلية فيقول: (خاب ظننا أننا كنا نأمل لقاء المسؤولين [فيهما].. على رغم أننا حددنا الأسئلة والموضوعات التي سنناقشها مع المسؤولين في وزارة



حسن موسى الشفيعي

العنف الهتواصل وغياب الدور الأهلي

حسن موسى الشفيعي

معظمهم لم يحظوا بقدر معقول من التعليم. يضاف إلى هذا حيوية الشباب، وحماسه ومحاولة إيجاد دوره لم يستطع الحصول عليه بحيث يوطر نشاطه من خلاله.

- الأخطاء والقصور الحكومي في معالجة الخدمات في القرى تقع فيها أعمال العنف والشغب. فرغم الجهود المبذولة، لا يزال القصور واضحاً، ما يدفع بشباب تلك المناطق إلى استشعار الحيف حين يقارنوا أوضاعهم بنظرائهم من المواطنين الآخرين. وبالتالي فإن تطوير الخدمات وسرعة إنجازها، ستساهم بشكل أساس في القضاء على ظاهرة الشغب، كما يرى البعض.

وتتفق آراء النشطاء السياسيين والحقوقيين - بدون استثناء - على إدانة الشغب والعنف وما يتبعه من خسائر مادية وأحياناً بشرية. كما تتفق على تحميل الحكومة جانباً من المسؤولية. ويتفق هؤلاء كذلك على أن مساحة حرية التعبير السلمي متوافرة، وبالتالي لا يبرر العنف بسبب ضيق مساحة التعبير. أيضاً فهم يتفقون بأن الحل الأمني رغم أهميته لا يكفي - حسب التجربة - لإيقاف غائلة العنف والتخريب، ويبدو أن الموقف الرسمي يميل إلى هذا، حسب تصريح وزير الداخلية الذي نشر في ٢٦ يناير الماضي، الذي أضاف بأن هناك من يريد استدراج قوى الأمن للصدام العنيف مع المشاغبين والعنفيين حتى يقع الضحايا ويتم فيما بعد استغلال ذلك سياسياً.

لكن وزير الداخلية، الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، عرض أمراً مكملاً للحل الأمني، حين قال: (إننا بحاجة إلى مجموعة من الإجراءات حتى تتمكن من احتواء الشارع، فالحاصل أن العابثين بالأمن يجاهرون بمواقفهم التي تضر بالوطن، في حين أن من ينشد الأمان يتردد في الإعلان عن موقفه الراض للتعامل، وهذا التردد الوطني، وغياب الموقف الأهلي

تصاعدت في شهري ديسمبر ويناير الماضيين حلقات العنف والشغب، بما تتضمنه من إغلاق للشوارع بالإطارات المحروقة وصناديق القمامة، وتدمير الممتلكات العامة كمولدات الكهرباء وأعمدة الإنارة. كما جرى التعرض في أكثر من حادثة إلى مدنيين وناشطين كالإعتداء على عضو مجلس بلدي وحرق منزله وسيارته. وفي الغالب تتخلل تلك الأحداث والتي تتم مساء في القرى مصادمات مع قوات الأمن التي تبادر إلى إطلاق الغازات مسيلة الدموع، وفي بعض الأحيان الرصاص المطاطي، واحتجاز بعض المشاركين في عمليات الشغب.

ولوحظ أن حمى الحرائق وقطع الطرق تتصاعد كلما حضرت وفود لمنظمات حقوقية دولية، حيث يؤخذ بعضهم إلى مواقع الإشتباكات والحرائق، لا من أجل التعرف على العنف، وإنما لتعزيز فكرة أن هذا الشغب والعنف الشبابيين مبرر كونه يمثل احتجاجاً على السياسات الحكومية.

من خلال النقاش العام في الصحافة المحلية، ترد ثلاثة أسباب جوهرية تفسر جانباً من ظاهرة الشغب هذه:

- أن سبب الشغب سياسي بالدرجة الأساس، فالقائمون والمحرصون عليه يريدون تحقيق أهداف سياسية، لا تتمثل في إصلاحات مطلوبة في النظام السياسي، وإنما الانقلاب عليه وإلغاء العملية السياسية والمشروع الإصلاحي القائم. ويشار أحياناً إلى أن هناك أطرافاً سياسية ضعيفة شعبياً تحاول - رغم إدانتها للعنف - استثماره لصالحها، فطرح حلولاً لا علاقة لها بمشكلة العنف، بل بمشكلة تلك الأطراف التي لم تحصل لها على موقع متقدم في العملية السياسية القائمة.

- أن المشاركين في الشغب والعنف هم من الشباب، وهم في أكثرهم عاطلون عن العمل، ويعانون من مشاكل اجتماعية نتيجة تفكك أسري وغيره، كما أنهم في

الراض للعنف، ترك الساحة أمام من يريد أن يعبت بالأمن للتحرك بحرية).

السؤال: لماذا لم يحم أهالي القرى المتضررة بأعمال الشغب بمواجهة شباب العنف والتخريب؟

مع احتمال وجود بعض قليل ممن يؤيد المشاغبين بينهم، إلا أن هناك سببين أساسيين:

أولاً - هناك خوف من هؤلاء العنفيين أن يقوموا بأعمال تطال من يطالب بمواجهتهم على الصعيد الشعبي؛ خاصة مع وجود قيادات العنف التي تشجع وتحرص ضد من يخالفها وتشوه صورته. أي أن التصدي قد يكون مكلفاً مادياً ومعنوياً.

ثانياً - إن المبادرات الأهلية كبح جماح العنف والشغب، تتطلب ركناً يستند إليه المبادرون، إما حكومة وإما قوى اجتماعية نافذة. الحكومة لم طرح مشروعاً سوى الدعوة. والقوى الاجتماعية النافذة الحاضرة (من تيار الوفاق تحديداً) لا تريد أن ينظر إليها وكأنها أشعلت فتنة بين الجمهور، وفضلت (الإدانة) دون (التصدي) المباشر على الأرض.

إن أية مبادرة أهلية لإيقاف غائلة الشغب والعنف، لا يمكن أن تتم إلا بغطاء شعبي ورسمي، يمثلها الوفاق من جهة والحكومة من جهة أخرى. هناك ثمن يجب أن يدفع للتخلص من الشغب، والجميع فيما يبدو متردد حتى الآن في استخدام أرصده الشعبية والمعنوية، ما لم تتحدد معالم الكلفة والأثمان.

رئيس المرصد لـ (الأيام):

لا نبحث عن رضا الحكومة، وكثير مما نقوله قد لا يكون مرضياً عنه

وان امتدحناها. التحليل المهني والموضوعي يفرض علينا اقترباً أو ابتعاداً عن الموقف الرسمي. لهذا ننتقد ما نراه خاطئاً، ولكن ليس لدينا حرج أن نمتدح الخطوات التي نراها صحيحة وتعزز من حقوق الإنسان.

يلاحظ أن خطاب المرصد من خلال نشراته، أنه يتضمّن رسائل موجّهة، نجدها في ثنايا التحليل أحياناً. وبصورة مباشرة في أحيان أخرى، سواء كانت تلك الرسائل موجّهة الى الحكومة أو الى مؤسسات المجتمع المدني المحليّة، وحتى المنظمات الدولية.. هل فهمت تلك الرسائل كما أردتموها، وهل تجدون تجاوزاً معها؟

فعلاً، وكما ذكرت، هناك رسائل بعضها صريح، وبعضها الآخر مستتر. نحن نعيش أجواء سياسية مكشوفة تدفعنا الى إيصال رسالتنا واضحة وبشكل مهني وغير تجريحي قدر الإمكان. ما أردناه كان واضحاً.. في كل موضوع نظرقه هناك رسالة ما أو توجيهها من نوع معين لهذه الجهة أو تلك، وكلها بغرض تحقيق الغايات التي عيننا عليها. أردنا من الحكومة أن تكون شفافة، وأن تتعاون - من أجل تعزيز الثقة - مع المنظمات الدولية أكثر، وكذلك مع المنظمات الحقوقية المحلية وأن تمكنها من أداء رسالتها. أردنا من الحكومة أن لا تشعر بأن أي نقد يمارس تجاه تصرفاتها هو مؤامرة، حتى ولو كانت المعلومات التي ابنتي عليها ذلك النقد كانت خاطئة، وأن تعالج جذور المشاكل التشريعية كانت أو خدمية أو فنية. أردنا من الحكومة ورجالها أن يخشوشنوا ويتعودوا على النقد، وأن يتعاطوا معه بروح إيجابية، وأن يشعروا بأنهم يقفون على أرضية صلبة، وأن الطريق الذي يسلكونه رغم الصعوبات هو الطريق الصحيح، وأنه هو الطريق الأسلم لاستمرارية المشروع الإصلاحية. كما أردنا منها أن تنضبط بالقانون والتشريعات، وأن تكون لديها الشجاعة في الاعتراف بالتقصير أو القصور والأخطاء.

بمناسبة مرور عام على تأسيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، أجرت صحيفة الأيام البحرينية في ٢٠١٠/٢/٣ لقاءً مع رئيس المرصد الاستاذ حسن موسى الشفيعي، تناولت قضايا تتعلق بنشاط المرصد والقضايا المستقبلية المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا هو نص اللقاء.

وجود شخص مسؤول هنا خطأً وتجاوز. بمعنى آخر، ليست المشكلة في غياب الإرادة السياسية، التي تدفع وتصرح علناً بضرورة تطوير أوضاع حقوق الإنسان، وإنما تكمن المشكلة في ترجمة تلك التصريحات وتطبيقها على أرض الواقع من قبل المعنيين في أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية بالذات.

لكن هل هذا يعني أنكم تقرّبون من الموقف الرسمي؟

نحن كجهة حقوقية يهّمنا أولاً منظمات المجتمع، المدني خاصة الحقوقية منها. هذه المنظمات - التي نحن منها - هي المعنية أساساً بخطابنا، وليس يهّمنا رضا الحكومة من عدمه. كثير مما نقوله قد لا يكون مقبولاً عند هذا المسؤول أو ذاك.. وكثيرة هي التحليلات التي لم تبعث ارتياحاً لدى هذه الجهة أو تلك. ليس هذا هو المهم. لكن المهم حقاً، وربما يكون هذا هو سبب الإلتباس، هو أن تشخيصنا للوضع السياسي والاجتماعي يحوي قدرًا من الدقة في تحديد جذور المشاكل من أبعادها المختلفة، والحكومة ما هي إلا مجرد طرف من الأطراف، وإن تحمّلت مسؤولية أكبر. ولذا قد تجدون أننا نقدم بعض الحلول والمقترحات للمشاكل. التسييس للعمل الحقوقي يجعل الحكومة هدفاً للنقد فحسب؛ ولكن العمل الحقوقي يتطلب بحثاً في المشاكل الاجتماعية والسياسية ونقداً للذات، ما يجعل المسؤولية مشتركة في تطوير أو تقزيم العمل الحقوقي. ولذا فخطابنا الحقوقي وتحليلاتنا تفرض علينا أن تكون رؤيتنا شاملة ومتوازنة، لا هي ضدّ الحكومة، وان انتقدناها، ولا هي مع مؤسسات المجتمع المدني في كل الأحوال،

ورد في التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني (٢٠٠٩)، أن مرصد البحرين لحقوق الإنسان (أكثر تفهّمًا لموقف الدولة). وفي موقع آخر قال عن نشرة المرصد بأنها (أكثر تفهّمًا لظروف المجتمع).. كلا الأمرين يمكن أن يترجمهما البعض بأن المرصد منحاز للحكومة من جهة التحليل والموقف. هل هذا القول دقيق؟

كلا.. فنحن ابتداءً لسنا حركة معارضة حتى تكون الدولة بأجهزتها العامّة مستهدفة من قبلنا بالتشهير، أو حتى يكون كل همّنا اصطيات التجاوزات والأخطاء الحكومية. نحن منظمة حقوقية، ننظر للوضع العام البحريني بصورة شمولية، ومفردة حقوق الإنسان متداخلة مع قضايا كبيرة وشائكة، نرى في جوانب ما أداء حكومياً صحيحاً، وفي جوانب أخرى تكاسلاً وإهمالاً وقصوراً أكثر منه تقصيراً. لا يخلو عدد من أعداد النشرة من نقد للحكومة، ولكن النقد ليس مقصوداً بذاته، بقدر ما هو إلفات نظر من أجل التصحيح. التصحيح هو الذي يهّمنا. نحن نركز على الغاية، وهي تطوير الوضع الحقوقي البحريني، ونترك لأنفسنا فرصة اختيار الأسلوب الأمثل في التعبير عن آرائنا ومواقفنا. لا تكمن مشكلة حقوق الإنسان في البحرين في إخفاء التجاوزات بشكل متعمّد، ولا عدم اطلاع الرأي العام المحلي والدولي على تلك التجاوزات.. فلدينا صحافة تتمتع بقدر كبير من الحرية، ولدينا منظمات مجتمع مدني نشطة، بحيث لم يعد هناك شيء خافياً. إنما المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية المعالجة. في تشخيص وتحديد مواقع الخلل، ووضع الحلول. قد تكون المشكلة أحياناً في نقص التشريعات؛ أو في غياب الآليات؛ أو في نقص الخبرة والتدريب؛ وليس فقط في

ضمن هذا المضمار، الحكومة فهمت الرسائل، وبعضها يبلغ بصورة مباشرة وليس عبر الإعلام. هناك تفهم حكومي لما يقال، ولكن الحركة باتجاه النشاط والفاعلية ضمن تصور عملي واقعي لم يتم حتى الآن بالصورة الأمولة.

ولكن.. ماذا عن الرسائل الأخرى؟

رسالتنا الى المنظمات الحقوقية الدولية بالذات استمع اليها بشكل أفضل. ووصلتنا ردود مشجعة في تفهم الواقع البحريني الحقوقي والاجتماعي والسياسي. في لقاءتنا كما في نشراتنا، كانت الصورة الكاملة للوضع غير واضحة لدى المنظمات الحقوقية الدولية، وكانوا يقيمون الوضع

وبسبب قلة الخبرة أحياناً، بالنظر الى أن عمر المشروع الاصلاحى قصير حتى الآن، ولكن هذا لم يمنع أن ننقد أنفسنا وزملائنا بحسن نية، وبغرض التطوير.

هناك من قال بأن المرصد يضلّل المنظمات الحقوقية الدولية ويخفي إنتهاكات الحكومة؟

أتمنى أن لا يكون هذا النقد، بل هذا الإتهام قد جاء على خلفية سياسية. (التضليل) و(إخفاء المعلومات) تهمتان، لا تمتان الى الواقع. على المدعي البيّنة. ليقبل لنا من يعتقد أننا نضلّل الآخرين، أين هذا التضليل، مع من، وكيف تم، وفي أيّ موضوع؟ لا يمكن إخفاء معلومة عن العالم،

مطلع على نشاطاتنا.

بعيداً عن هذا التجاذب، هل تعتقدون بأن مستقبل حقوق الإنسان في البحرين سيكون أفضل؟ أطرح هذا السؤال، وأمامي تقارير دولية تقول بأن هناك تراجعاً في المسيرة الحقوقية، في مستوى الشفافية وفي الحريات العامة؟

لا أظن أن الحريات العامة تراجعت. يجب أن ندرك بأن حقوق الإنسان مفردة مركبة على عجلة مشروع إصلاحى سياسى اجتماعى أكبر. هي حلقة من منظومة، لا يمكنها أن تتطور بشكل نوعى، إلا من خلال تطوّر عام فى أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية. لقد انضمت الحكومة الى العديد من الاتفاقيات الدولية، وأنشأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأسست آليات فى كل وزارة معنية بحقوق الإنسان، وهي عملياً تقوم بمواءمة تلك الإتفاقيات التي أبرمتها مع التشريعات المحلية.. ما يبشّر بانعطافة نوعية قادمة فى الميدان الحقوقي. هذا ما نأمله. لكن هذه الإنعطافة مرهونة أيضاً بحدوث تطوّرات فى أجهزة الدولة الأخرى.

مثلاً، فإن تطوّر أداء المجلس النيابى من حيث المحاسبة والرقابة وسرعة المصادقة على التشريعات الجديدة، سينعكس إيجاباً على الوضع الحقوقي. أماننا الآن مشروع قانون الصحافة مثلاً، وقد مضت فترة طويلة ولم يقرّ بعد. إن تطور أداء أعضاء مجلس النواب فى استخدام الآليات الدستورية المتوفرة سيعطي دفعة إيجابية لموضوعات حقوقية كثيرة، بما فيها الشفافية والرقابة ومكافحة الفساد. هناك أيضاً أداء الوزارات الخدمية، فكلاً تحسّن الوضع انعكس على المجال الحقوقي. من حق الأفراد أن يتمتعوا بالحياة الكريمة واللائقة، فى التعليم والصحة والسكن وتوفير الوظائف وغيرها. هذا له انعكاس على المناخ السياسى العام، وعلى الحريات العامة، وامتصاص شحنات التوتر إن وجدت عند بعض الفئات. زد على هذا هناك حاجة ماسة الى دعم مؤسسات المجتمع المدني، خاصة فى الجانب المالى، فتطور هذه المؤسسات ورعايتها مالياً من قبل الحكومة، سيلقى بظلاله الايجابية على مستقبل أوضاع حقوق الإنسان فى المستقبل.

جمعيات ونقابات
12
19 فبراير 2011 - NO 7004
www.alshimedhalyayan.com
عنوان: على الجمعيات العمالية ان تلتزم بنقطة من خلال برنامجها الانتخابية وليس من خلال التعديلات العزلية.

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان :

لسنا حركة معارضة ونعيش أجواء سياسية مكشوفة

كتب - مرشد بن الجيمعات:

أنته الأيمن قيام المرصد البحرين لحقوق الإنسان ضمن مرسى عظيمى ان تسييس العمل الحقوقي يجعل منه سديراً لأحد الكثرة نطق في الوقت الذي يتطلب فيه العمل الحقوقي ببطء في المشاكل الاجتماعية والسياسية وبدأت لكثافت.

وذكر ان خطاب المرصد الحقوقي وما يتبعه من تعليقات تعرض عليه الرؤية العامة والتراتبية بحيث لا تكون موجبة على الحكومة ولأن كان هناك نقد بوجه لها ولا هي مع مؤسسات المجتمع المدني في كل الأحوال، ولأن ذلك المتطلب المهني والبرهاني يفرس على طرح المرصد اقتراحاً أو اقتراحاً من الترتيب الزمني.

وكان ضمني ضمن عبارة "الأردم" مع حيل تضليلات المرصد بعد عام من تسييسه ان الصورة الكلية للوضع الحقوقي في البحرين لم تكن واضحة لدى المنظمات الحقوقية الدولية وبحرينياً شريخاً الأخرى، وأيضاً هو الجوانب التي تتناولها البحرين في لفيان الحقوقي والتي يمكن لهذه المنظمات ان تتلمذ منها خبراتهم إلى المجتمع المدني البحريني، وأن يوثقوا اتصالاتهم بالمنظمات المحلية، وأن يوثقوا خبراتهم بسيرة تتسم بالدقة والشفافية والمهنية، واعتبر ان الانطلاقة الفعالة القادمة في ميدان العمل الحقوقي في البحرين سحرية بتطور أجهزة الدولة الأخرى كتطور أداء المجلس النيابي من حيث المحاسبة والرقابة والإصرار في المصادقة على التشريعات الجديدة التي من شأنها ان تتمسك على الوضع الحقوقي وكذلك أداء الوزارات الخدمية وتحسنتها من شأنه ان يهيئ العمل الحقوقي دفعة إيجابية.

ومدا نص الحوار ..

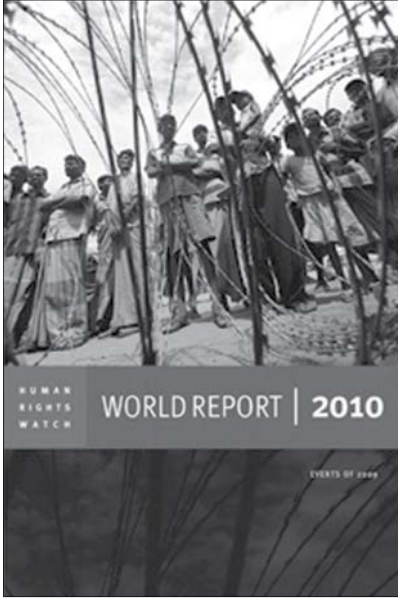
هذا ما قلته سابقاً، وأكرره هنا. البحرين بلد مفتوح، والمنظمات الدولية حاضرة في أغلب الأحيان في البحرين عبر الزيارات، وتكنولوجيا الإتصال بالهاتف والإنترنت مع فسحة التعبير الموجودة لا تمكن أحداً من إخفاء الوقائع.

وفيما يتعلق بالتضليل، فهو يمثل تفسيرنا للأحداث والوقائع. فهل التحليلات التي تقدمها مضللة مثلاً، وأين وجه التضليل؟ التضليل يكون حين تقدم جزء من المعلومة وتخفي الجزء الآخر، وبالتالي يمكنك أن تفسّر الأمر بالصورة التي تريد. أما نحن، فنأتي بالمخبوء من المعلومات إن وجدت، ونقدم التفسير، ونحلل الحدث في إطاره السياسي والاجتماعي. ما نقوم به هو (عكس التضليل) تماماً. قراءتنا للوقائع أكثر قرباً من الحقيقة، هذا ما نسمعه ممن هو

بناء على جزئية صغيرة هنا أو هناك. نحن شرحنا الأمور، وأوضحنا لهم الجوانب التي تحتاجها البحرين في الميدان الحقوقي، والتي يمكن لتلك المنظمات أن تساهم فيها. شجعناهم أن يوصلوا خبراتهم الى المجتمع المدني البحريني، وأن يوثقوا اتصالاتهم بالمنظمات المحلية، وأن يوثقوا معلوماتهم بصورة تتسم بالدقة والمصادقية والمهنية.

وأخيراً هناك رسائل لمؤسسات المجتمع المدني البحريني، وقد كان يهمننا ابتداءً أن نعرّف بها عالمياً، من خلال النشر أو من خلال اللقاءات مع المنظمات الدولية الأخرى.

نحن أيضاً أبدينا استعدادنا للتعاون مع تلك المؤسسات المحلية، وحاولنا أن نلفت نظرهم الى جوانب القصور التي قد تقع فيها جميعاً، من أجل تطوير عملنا الحقوقي. نحن نتفهم أسباب القصور بسبب حداثة التجربة،



باستثناء العمال الوافدين، فإن سجل حقوق الإنسان تدهور في العام ٢٠٠٩. إن التقرير لم يتقص أية موضوع بصورة كافية ليعطي هذا الحكم. لا في حقوق المرأة، ولا في حرية التعبير، ولا غيرها مثل تشكيل الجمعيات. فالسيد جو ستورك يطالب الحكومة بأن تسمح للناس بالتعبير عن أنفسهم والانضمام الى المنظمات بحرية. والتقرير من جانبه يشير الى عدم اضافة القانونية على نشاطات مركز البحرين وعدم تسجيل نسخته الأخرى جمعية شباب البحرين. لكن التقرير مثلاً لم يشر الى عدد الجمعيات التي سمح لها بالنشاط خلال العام الماضي وهي بال عشرات. ومساحة حرية التعبير مثلاً في الصحافة المحلية وحتى في الاعلام الرسمي لم يجر استقصاؤها من حيث سخونة القضايا المطروحة، والنقد الموجه للمسؤولين والوزراء والحكومة بشكل عام وبصورة مباشرة وصارخة أحياناً. التقرير أيضاً لم يشر الى المئات من التظاهرات والاعتصامات والمسيرات التي قامت في العام الماضي، ولا الى مئات الندوات وورش العمل، ولا الى عشرات الملتقيات والندوات التي تقيمها المنظمات الدولية في البحرين سنوياً. ومن جانب آخر لم يشر التقرير الى الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البحرين، ولا الى قياس مدى تجاوب الحكومة مع التوصيات الدولية التي قبلتها في إطار المراجعة الشاملة، ولا الى علاقة الحكومة بمنظمات حقوق الانسان المحلية، ولا كشف التقرير عن

البحرين في تقرير هيومان رايتس ووتش السنوي

أخطاء منهجية واستنتاجات خاطئة

التقييم العام للوضع الحقوقي في البحرين قد أصاب الحقيقة، الأمر الذي جعل السياق إما مفقوداً أو غير مترابط في كثير من الحالات. فبدون ذلك التحليل يصبح التقرير وكأنه يقف على فراغ عريض ولا يرتكز على أسس قوية، عدا كونه يقدم نقفاً من الوقائع بدون إطار جامع.

الثاني - اعتمد التقرير على عدد من الحالات الفردية التي لا تمثل منهجاً، وفي أكثر الحالات لا علاقة للحكومة بها. مثلاً: مسألة اعتماد قانون جديد للصحافة ليس من مسؤولية الحكومة وحدها بقدر ما هو مسؤولية الجهة التشريعية؛ وكذلك ما حدث للطالبة التي كادت أن تفصل من الجامعة بسبب توزيعها منشوراً، خلاف أنظمة الجامعة، وبسبب الضغط الاعلامي المحلي والحقوقي تراجع إدارة الجامعة. ومثال آخر، ما يتعلق بمحاكمة الصحفيين، وهي حالات ثلاث أو أربع قام خلالها أفراد بتقديم دعاوى بصفته الشخصية ضد صحفيين وبتهمة القذف. ومع هذا، لم تصدر أية أحكام بالسجن. ويلاحظ هنا أن التقرير يكرر حالات من أعوام سابقة، مثل موضوع المصادقة على قانون مكافحة الإرهاب والذي تم عام ٢٠٠٦، وهو قانون صادق عليه البرلمان، وإن كان غير مرضي للناشطين الحقوقيين لتناقضه مع المعايير الدولية. ومثله موضوع عدم تسجيل مركز البحرين لحقوق الانسان كجهة حقوقية وهو الذي حل رسمياً عام ٢٠٠٤، وكذلك جمعية شباب البحرين، والتي هي وجه آخر للمركز. فهذا الموضوع قديم أيضاً.

الثالث - يعتبر تقرير هيومان رايتس ووتش غير محايد بشكل كبير هذه السنة؛ فهو لم يعترف بأية تطور - حسب تصريح نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط، جو ستورك في دبي يوم ٩/١٠/٢٠١٠، الذي يقول فيه: (أمضت القيادات البحرينية في الأعوام العشرة الأخيرة تأكيداً للالتزام بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، لكن

أطلقت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرها لعام ٢٠٠٩ من مدينة دبي في يوم الأحد ٢٤ يناير ٢٠١٠، وعقد مؤتمر صحفي، تحدث فيه مسؤول في المنظمة عن أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة. وفيما يتعلق بالبحرين، أشار التقرير إلى تراجع في وضعية حقوق الإنسان في عدد من المجالات منها: إخضاع حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات للقيود التعسفية؛ استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين الذين كانوا يحتجون على التمييز؛ تعريض نشطاء المعارضة المحتجزين للتعذيب والمعاملة السيئة؛ استخدام قانون الصحافة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ في تقييد تغطية القضايا المثيرة للجدل؛ حجب أكثر من ١٠٠٠ موقع على الإنترنت لمنديات سياسية ومدونات وصحف ومنظمات حقوقية مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان؛ مضايقة طالبة بجامعة البحرين نتيجة لتوزيعها منشوراً ينتقد سياسة الجامعة؛ تهديد وزارة الداخلية لناشطين ومعارضين لمشاركتهم في اجتماع بواشنطن في نوفمبر ٢٠٠٨ دون إخطار حسبما يقضي القانون؛ عدم إضفاء الصفة القانونية على مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعيات أخرى؛ انتهاك إجراءات التقاضي السلمية بنشر ١١ اعترافاً متلفزاً يبدو أنها انتزعت بالإكراه؛ تضييق قانون مكافحة الإرهاب الذي صادقت عليه الحكومة عام ٢٠٠٦ لتعريفات فضفاضة، ومحاكمة معارضين بموجب هذا القانون في فبراير من العام الماضي، تم الإفراج عنهم بعفو ملكي لاحقاً.

هذه القضايا قد حدثت، وبعضها تمّ معالجته، ولكن يهمننا هنا في تقييم التقرير أن نشير الى بعض الأخطاء المنهجية التي وقع التقرير فيها:

الأول - أن التقرير لم يوضع في إطار سياسي حقوقي اجتماعي عام، ولو بشكل مختصر، بحيث يعرف القارئ ما إذا كان

أوضاع السجون ومدى تطورها والزيارات التي قامت بها الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، كما لم يشر التقرير الى تلك التقارير الصادرة من تلك الجمعيات.

هناك الكثير مما يمكن الحديث عنه في قضايا حقوق الإنسان، ولا يمكن الحكم عليها بمثل هذا التساهل الذي ظهر في التقرير، ولا يمكن أيضاً الإقتناع بالنتائج التي توصل اليها.

الرابع - من الواضح أن التقرير تنقصه المعلومات عن الوضع الحقوقي، سواء كانت المعلومات خاطئة أم صحيحة. فهو قليل المضمون، ويعتمد كما هو واضح على مصدر معلومات وحيد هو (مركز البحرين لحقوق الإنسان) الذي تكرر اسمه لثلاث مرات. في حين لم يرد ذكر اسم أية جمعيات حقوقية أخرى أو حتى عمالية أو نقابية أو نسائية أو صحافية أو غيرها. في أحسن الحالات تمت الإشارة إلى (جمعيات حقوقية) دون تسميتها. كما أضفت هيومان رايتس وصف (مستقل) على مركز البحرين في إشارة فهم منها أنها تعتقد بأن بقية منظمات حقوق الإنسان في البحرين لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة.

الخامس - وفي حين أن التقرير أشار الى انتهاكات صحيحة في مجال حقوق الإنسان، تمت إدانتها محلياً ودولياً في حينه، مثل: بث اعترافات معتقلين قبل محاكمتهم على شاشات التلفزيون. ومثله حجب العديد من المواقع الإلكترونية. وفي الوقت الذي نعتقد فيه بعدم شفافية الحكومة فيما يتعلق بمزاعم التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين، وقد طالبنا بتشكيل لجان مستقلة تحقق في الأمر.. فإن هذا كله لا يرسم صورة سوداوية كتلك التي رسمها تقرير هيومان رايتس ووتش. وحتى بعض هذه المعلومات قابلة للجدل، فمثلاً يقول التقرير أن هناك ١٠٠٠ موقع اليكتروني أغلق، وربما يكون العدد أكبر أو أقل. لكن المهم هو أي من هذه المواقع له علاقة بحرية التعبير. إن معظم المواقع كانت إباحية، والبعض الآخر يتجاوز الحدود في مسائل تحريضية على الطائفية والعنف، كما تقول الحكومة. هذا الإغلاق قد لا تكون مبرراته كافية، فالصحافة الإلكترونية والمنتديات يفترض منحها مساحة أوسع

من الحرية، ولا يجب أن يكون الإغلاق بقرار إداري وإنما بحكم قضائي. أيضاً يجب وضع الأمور في حجمها الطبيعي، فيما يتعلق باعتراض وزير الداخلية عام ٢٠٠٨ على مشاركة نشطاء سياسيين في اجتماعات في واشنطن دون إخطار مسبق، كما يقضي القانون، وتحذيره بأنه قد تجري محاكمتهم. ورغم أن الموضوع قديم، إلا أنه من الناحية العملية، وعلى أرض الواقع، فإن السياسيين والحقوقيين والمعارضين يتجاوزون القانون ولا يلتفتون إليه. ما يعني أن هذا القانون قد تجاوزه الزمن، وأنه يحتاج الى إعادة نظر، خاصة وأنه يتعارض مع المعايير الحقوقية.

وعموماً، هناك مسائل عديدة تؤخذ على التقرير، من بينها أنه لم يتعرض للعقبات التي تواجهها المسيرة الاصلاحية واصلاح المؤسسات ومن ثمّ التقدم بتوصيات لمساعدة البحرين في المضي في النهج الاصلاحية. ويتضح هذا في مسألة العمالة الوافدة وعدم إمام معدّي التقرير بالتطورات القانونية التي حدثت، والعقبات على أرض الواقع التي تواجه تنفيذ السياسات الجديدة خاصة المتعلقة بمسألة الكفيل. كما يعيب التقرير عدم تطرقه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأنّ البحرين بالتحديد سجلت حضوراً وتطوراً كبيراً في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بتوفير العمل للخريجين، وتوفير سكن مناسب للأسر أو تقديم بدل سكن، وتطوير مناهج التعليم، إضافة إلى مجالات أخرى تتعلق بتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.

من ناحية أخرى، لم يلتزم تقرير هيومان رايتس بالموضوعية والأمانة المهنية عندما يكون الفاعل أو المنتهك لحقوق الإنسان جهة غير حكومية. مثلاً ذكر التقرير "وفي مارس وأبريل أسفرت المصادمات عن مقتل عامل باكستاني (أصابته سيارته زجاجة مولوتوف) وعضو باكستاني من قوات الأمن". ولكن التقرير لم يذكر تلك الجهة التي تسببت في مقتلها، ولا الى علاقة بعض الاعتقالات بمقتلها وبالعنف الذي يتم التحريض عليه من قبل أشخاص يزعمون أنهم ناشطون حقوقيون. شيء آخر تعاملت معه الهيومان

رايتس بطريقة غير صحيحة حين أشارت إلى مقترح من وزير العمل (بمراجعة نظام الكفيل البحرينى). وفي الحقيقة فإنّ نظام الكفالة قد تمّ إلغاؤه. وفي ذات الإتجاه أشار التقرير إلى "وفاة عاملات منازل" في عام ٢٠٠٩ دون تحديد العدد والتاريخ وكيفية تعامل السلطات مع المسألة. وفيما يبدو أنه غياب تام للمعلومات ما ذكرته المنظمة في التقرير بخصوص إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث قللت من أهميتها وهي بعد لما تعمل، فقالت: "أنشأت [البحرين] هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وهي جهة حكومية مكلفة بمراجعة وتطوير التشريعات بحيث تصبح متفقة مع المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان". وفي الحقيقة، فإنّ صلاحيات المؤسسة الوطنية لا تنحصر فيما ذكره التقرير، بل تشمل وضع استراتيجيات متكاملة لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وتم تحميلها مسؤولية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، ووضع السياسات للقضايا الحقوقية، والتعامل مع المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، وإعداد التقارير، وتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن مسائل وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد أو تعديل التشريعات الوطنية والإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الإنسان، والتعاون مع الشركاء داخل الوطن وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من خلال المساهمات في كتابة التقارير الوطنية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان واللجان المعنية.

إن مرصد البحرين لحقوق الإنسان يرحب بالتقارير التي تصدر عن البحرين وترصد الانتهاكات فيها، ويتمنى أن يكون هناك تعاوناً بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية كما مع الحكومة البحرينية ومساعدتها في تطوير الوضع الحقوقي لديها. ان مثل هذه الجهود جديرة بالتقدير. وكما أن هنالك إيجابيات في التقارير يمكن البناء عليها، فإنها تحوي في كثير من الأحيان، قدراً من الأخطاء والسلبيات التي ينبغي على هيومان رايتس ووتش وغيرها الإلتفات إليها ومحاولة معالجتها في المستقبل.

أهين عام الإتحاد العام لنقابات البحرين:

حقوق العمال خط أحمر لا نقبل بتجاوزه

ميلاً. حقوق العمال خطنا الأحمر الذي لا نقبل بتجاوزه. نحن نلتقي بالمسؤولين الحكوميين من أعلى الهرم السياسي المتمثل في جلالة عاهل البلاد وصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء وولي العهد، كما نلتقي الوزراء كوزير العمل وغيره.. وفي حواراتنا لا نجامل ولا نخاصم أحداً. لكن هذه اللقاءات برغم بعض إيجابياتها الكبيرة، فإنها لا تغني عن إنشاء هيكل مؤسسية من أجل تفاوض حقيقي بين الطرفين الحكومي والعمالي حول رسم السياسة الاقتصادية في البلاد وعلى رأس أجندتها الأجور والأسعار والخصخصة والهيكل وغيرها.

في مسألة القوانين والتشريعات، كيف تقرأون قانون النقابات العمالية الحالي مقارنة مع المعايير والإتفاقيات الدولية الخاصة بالعمل والعمال؟

كما ذكرت، فإن قانون العمل كان من أفضل القوانين يوم صدره. للأسف فإن الحكومة أدخلت تعديلات لم نستشر بشأنها، اعتبرت تراجعاً. المرسوم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ وفيما يتعلق بالمادة ٢١، أوكل مهمة تحديد القطاعات الحيوية التي يحظر فيها الإضراب للحكومة وحدها، وصدر على إثرها قرار من مجلس الوزراء رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ يحظر الإضراب في اثني عشر قطاعاً بحجة أنها تمثل أنشطة حيوية، مع أنها ليست كذلك طبقاً لمنظمة العمل الدولية التي تحصر كلمة (حيوية) فيما يشكل توقفه خطراً على حياة الإنسان. وبالنسبة لحق تشكيل نقابات في القطاع الحكومي، تقول الحكومة أنه مقصور قانوناً على (الإنتماء) إلى نقابة قائمة، وليس (التشكيل) لنقابة جديدة. نحن طبعاً لا نوافق على هذه التشريعات، ونعتقد أنها ظالمة لجزء أصيل من عمال البحرين. وقد شكونا الحكومة لدى منظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، والإتحاد

يمثل الإتحاد العام لنقابات البحرين الجهة الأساس في الدفاع عن حقوق العمال. وقد لد الإتحاد بعد نضال عمالي طويل استمر لعقود، وكان النضال يجري تحت مسميات مختلفة كان آخرها اللجنة العامة لعمال البحرين. وبعد اعلان المشروع الاصلاحى، تحولت اللجنة في ٢٨ مايو ٢٠٠٢ الى الإتحاد العام لعمال البحرين. وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢ صدر المرسوم الملكي رقم ٣٣ بشأن قانون تشكيل النقابات. وفي ٢٠٠٣م. تم تشكيل لجنة منتخبة لصياغة النظام الأساسي الجديد للإتحاد العام. وتشكل المؤتمر التأسيسي للإتحاد في يناير ٢٠٠٤ من أربعين نقابة من القطاعين العام والخاص، وذلك بحضور منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والأمين العام للإتحاد الدولي، واتحاد عمال النرويج، وغيرهم. لاستجلاء أوضاع العمل النقابي وحقوق العمال، التقت (المرصد البحريني) بأمين عام الإتحاد، فكان هذا الحوار.

ورفع الصوت العمالي عالياً في المؤتمرات والمحافل العربية والدولية. وجاء قانون تشكيل النقابات العمالية رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ تتويجاً لهذا النضال الطويل. أهم ما قدمه المشروع الإصلاحي هو قانون النقابات العمالية، الذي نعتبره أفضل قانون صدر في فترة المشروع الإصلاحي لجلالة عاهل البلاد، وما ذلك إلا لأن القانون خضع لتشااور عمالي حكومي مدة طويلة، دافع خلالها كل طرف عن وجهة نظره. لكن، تم فيما بعد تعديل بعض مواد القانون فكان ذلك تراجعاً، مثل المادة ٢١ المتعلقة بالإضراب عن العمل. نحن مختلفون اليوم مع الحكومة بشأن حق تشكيل النقابات في القطاع الحكومي، في حين تصرّ الحكومة على حرمان ما يقرب من خمسين ألف عامل في هذا القطاع دون مبرر.

كيف تقيمون علاقة الأجهزة الحكومية مع الإتحاد، وتجاوبها مع القضايا التي ترفعونها، وهل هناك حوار قائم مع تلك الأجهزة؟

ليس لدينا صداقات ولا خصومات دائمة. من يعطي العمال حقوقهم فنحن معه. من يتقدم لنا شبراً، خطونا باتجاهه

بدايةً هل لكم أن تحدثونا عن أهداف الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والى أي مدى يمكن القول أنه يحقق أهدافه؟

أهداف الإتحاد تختصرها رسالته، وهي خلق عالم عمل تزدهر فيه العدالة الاجتماعية والحوار الاجتماعي، ويختفي فيه الإستغلال. بالطبع لا يمكن القول أننا نحقق أهدافنا جميعها، لكننا نعمل بشكل جيد لتحقيق هذه الأهداف. وقد تمكنا بالفعل في بعض مواقع العمل من تحقيق اختراقات في أمور تتعلق بالحقوق العمالية والأجور والعلاوات. لكن في مسائل أخرى، ما يزال المشوار طويلاً لبلوغ ما نستهدفه.

ما هو تأثير المشروع الإصلاحي على أوضاع العمال في البحرين، وفي أي اتجاه؟

قبل قيام المشروع الإصلاحي، كان العمال ينتظمون في (اللجنة العامة لعمال البحرين).. وبرغم القيود القانونية التي كانت تحصر نشاطه ليأخذ طبيعة استشارية، وبرغم قيود قانون أمن الدولة الذي كان يحد من تحركات المجتمع المدني.. إلا أن اللجنة ناضلت محلياً وعربياً ودولياً من أجل إطلاق حرية العمل النقابي،

توفير وظائف كثيرة، ناهيك عن خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي أفضى الى زيادة العمالة الأجنبية فيها. ومن معوقات البحرنة أن مجلس التنمية الاقتصادية يفرض اليوم سياسات بشكل أحادي دون شراكة مجتمعية، وهي سياسات تؤدي لإضعاف البحرنة عبر برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة. نحن خاطبنا مجلس التنمية والسلطة التشريعية، وطالبنا بمقابلة صاحب السمو الملكي ولي العهد والذي هو المسؤول الأول في المملكة على الصعيد الاقتصادي، لمناقشة هذه الأمور.

حقوق المرأة العاملة، ومسألة مكافحة الإتهار، بالبشر قضيتان مثيرتان وتدخلان في صميم عمل الاتحاد... ترى ماذا عملتم تجاههما؟

لقد نظمنا عدداً من الورش والفعاليات بالتعاون مع المنظمات العمالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية حول العمالة المهاجرة والاتجار بالبشر، كان آخرها في نوفمبر الماضي، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للنقابات (الأبرو). ونحن سعداء بالمرسوم الملكي رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، لكن الأهم مواجهة تجارة الجنس التي يربعنا أن تحتل بلادنا فيها مركزاً متقدماً، وهذا عار، علينا جميعاً أن نخجل منه ونكافحه. نعتقد أن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وعلى رأسها تجارة الجنس، أمراً ضرورياً. هناك بريئات يجلبن ويغزرن بهن بذريعة العمل الشريف ليكتشفن أنهن قد جيء بهن ليعملن في تجارة الجنس.

نحن وبالتعاون مع المنظمات العمالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، سنتصدى بكل قوة لهذه الظاهرة. لقد سبق لنا أن وقفنا مساندين لمد مظلة قانون العمل الجديد بشأن العمالة الأجنبية لتشمل (خدم المنازل) ومن في حكمهم، وذلك لحمايتهم من الاستغلال. وبالفعل فإن النص الموجود لدى السلطة التشريعية قد أضاف مواداً لتدخل ضمن المظلة القانونية التي تغطي خدم المنازل ومن في حكمهم.

التعاون، بمشاركة عمالية دولية وعربية، ورفعنا التوصيات إلى الحكومة والجهات المسؤولة، بل وإلى أمانة مجلس التعاون.

إلغاء نظام الكفيل واجه بعض الصعوبات في التطبيق، ما هو موقفكم وإن أمكن خططكم لمواجهة هذه الصعوبات؟

من الناحية الحقوقية نحن مع عدم قسر العامل على العمل لدى صاحب عمل معين، خاصة وأن الحكومة قد صدقت على اتفاقيتي منع العمل الجبري ٢٩ و ١٠٥. لكن فيما يتعلق بآثار قرار إلغاء نظام الكفيل، فنحن نقوم مع شركائنا بمعالجتها. لكن لا سبيل للتراجع عن هذا التشريع. إن موقفنا خاضع للمراجعة في ضوء قياس تطبيق حرية الإنتقال على الأرض، فإذا ما رأينا فيه ضرراً على العمالة البحرينية، فسوف نعيد تقييم الموقف من جديد. وقد يكون الحل في طريقة لا تصل إلى حد فرض العمل الجبري على العامل الأجنبي، وفي نفس الوقت لا تجعله منافساً للعامل الوطني.

الحديث عن بحرنة الوظائف لا ينقطع، مع أن بعض التقارير تشير الى تدني مستوياتها، ما هي معوقات ذلك، وما هو دور الإتحاد في هذا؟

نعتقد أن مشكلة البطالة ليست في سوق العمل، مع تقديرنا الكبير للمشروع الوطني للتوظيف، ومشروع توظيف الجامعيين. المشكلة برأينا تكمن في أن اقتصادنا لا يوفّر حتى الآن الوظائف الكافية التي تستقطب العمالة الوطنية. المشكلة الأكبر أنه حتى الشركات الكبرى - التي كان طموح كل بحريني العمل فيها - مثل بابكو وألبا وغيرهما، غير قادرة على

الدولي لنقابات العمال، وكذلك لدى اتحاد العمال العرب، مطالبين بإلغاء تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ سيء الصيت والذي لا ينسجم مع ميثاق العمل الوطني والدستور ومعايير العمل الدولية. وقد طرح الموضوع أثناء مناقشات لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية، كما خاطبت لجنة الحريات الحكومة وطلبت ردها على الشكوى، وقد فعلت. ونحن ما



سلمان المحفوظ

زلنا نتابع شكوانا إلى النهاية، حتى يتحقق منح عمال القطاع الحكومي حرية التنظيم النقابي.

الى أي حد تفاعل الإتحاد مع تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية وأثرها على العمال؟

كنّا أول من طالب بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة تداعيات الأزمة المالية وقياس الخسارة الحقيقية من المدعاة، وهل يعاني صاحب العمل الذي يسرّح عمّاله فعلاً، أم أنه يستغل الوضع، وكيف ندعم أصحاب العمل المتضررين؟ لقد تمّ تشكيل لجنة فعلاً، ولكنها لم تباشر عملها حتى الآن، للأسف. لازالت عمليات فصل العمال عن وظائفهم جارية على قدم وساق تدرعاً بالأزمة المالية. وقد نظمنا مؤتمراً حول الأزمة المالية وانعكاساتها على دول مجلس

هيوهان رايتس ووتش في زيارة عمل للبحرين

التقى وزير الدولة للشؤون الخارجية نزار البحراني في ٢٠١٠/٢/٢ بنائب مدير عام قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان جوستوروك والوفد المرافق، حيث تأتي هذه الزيارة من ضمن الزيارات التي تقوم بها المنظمة لعدد من الجهات الرسمية والأهلية في البحرين. وقد ناقش الطرفان مسائل تتعلق بقانون حرية انتقال العامل الأجنبي، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تم تأسيسها مؤخراً، ومساهمة المنظمة في مجال التدريب.

أشارت الصحف المحلية الى أن وفد المنظمة أشاد بالخطوات التي تخطوها البحرين في مجال حقوق الإنسان، كما أشاد بالتقرير السنوي الذي أصدرته لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، وتطرق الوفد إلى التعاون الذي حظي به من كافة الجهات المعنية، سواء الحكومية أو الأهلية أثناء زيارته. وفي السياق ذاته، التقى السيد ستوروك والوفد المرافق له بوكيل وزارة الخارجية السفير عبداللّه عبداللطيف، وناقش معه جهود البحرين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

تظاهرة ضد التجنيس

قدّرت الشرطة المشاركين في تظاهرة ضد التجنيس في ٢٠٠٩/١٢/٣٠ م بنحو ١٢ ألف متظاهر. الجمعيات السياسية هي التي دعت إلى التظاهرة وأصدرت بياناً دعت فيه إلى



ترسيخ قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في البحرين. وتقول السلطات الأمنية بأن مناقشات وأعمال شغب وقعت بعد انتهاء التظاهرة وامتدت إلى بعض القرى المجاورة.

إصابة مواطنة أثناء مكافحة الشغب

تعرضت فاطمة ميرزا (١٣ عاماً) من الدير، لجروح وحروق نتيجة اختراق قنبلة صوتية

نافذة غرفتها، أطلقتها قوات مكافحة الشغب بشكل عشوائي؛ وقد أصيبت الطفلة بحالة إغماء ودخل زجاج متناثر في فمها كما في أنحاء أخرى من جسدها.



كما تعرض أخ الطفلة للغاز المسيل الدموع أثناء خروجه للتفاهم مع قوات مكافحة الشغب، من أجل نقل أخته إلى المستشفى.

حدث ذلك مساء ٢٠١٠/١/٣ أثناء مواجهات قوات الأمن مع مجموعة شباب كانت تفتعل الحرائق وتقوم بأعمال عنف وتخريب. وقد جرى نقل الطفلة لاحقاً إلى المستشفى للعلاج، في حين تقدمت عائلة الطفلة فاطمة بشكوى إلى الشرطة مطالبين إياها بالتحقيق ومحاسبة المسؤولين والتعويض.

وزير الداخلية اجتمع بعائلة الطفلة، وقدم اعتذاراً لها على الخطأ غير المقصود، ووعدهم القيام بتحقيق في الأمر، كما قدم تعويضاً مالياً للعائلة جزاء ما أصابها.

ندوة حول (الحواطنة)

في ٢٠٠٩/١٢/٢٩ م، أقامت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ندوة تحت عنوان: (المواطنة وحقوق الإنسان) تحدث فيها الناشط الحقوقي العربي د. هيثم المناع في ورقة ناقش فيها نشأة فكرة المواطنة والمبادئ التي تقوم عليها؛ كما شارك في الندوة الناشطان مجدي أبو غزالة وسعاد القدسي وقدموا ورقة حول الموضوع.

مسيرة حاشدة ترفض رفع سعر المحروقات

في ٢٠١٠/١/٩ م، شاركت ١١ جمعية سياسية إلى جانب إتحاد نقابات عمال البحرين في مسيرة مخطر عنها، مناهضة لعزم الحكومة رفع أسعار المحروقات ورفع الدعم عن السلع الأساسية. وردد المشاركون في المسيرة (٣-٤ آلاف شخص) شعارات (كلا.. كلا للتجوع)، (بعد غلاء، جاء غلاء). وقال الشيخ علي سليمان (الوفاق): (شعب البحرين لا يحتمل مزيداً من الأعباء). أما النائب علي أحمد فرأى أن المسيرة كانت ضرورية لإيصال رسالة إلى الحكومة بأن

رفع الأسعار مرفوض تماماً، لافتاً إلى ضرورة ان تناقش الحكومة الأمر مع البرلمان. الحكومة



من جانبها كانت قد أعلنت أنها تدرس رفع أسعار المحروقات وتقليص الدعم للمواد الاستهلاكية

الرئيسية، لكنها، وقبل المسيرة، قالت بأنه ليس في نيتها رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية.

تجريم العنف الذسري

دعت رئيسة مجلس إدارة جمعية نهضة فتاة البحرين سميرة عبدالله إلى تخصيص يوم للمرأة البحرينية، كما دعت المسؤولين إلى الإسراع بإصدار قانون يجرم العنف الأسري، وإلى إصدار قانون موحد للأسرة يشمل الشيعة والسنة. وأيدت سميرة عبدالله استخدام نظام الكوتا في الانتخابات بحيث يضمن مشاركة نسائية.

(سلام) جمعية

حقوقية جديدة

تقدمت نحو ٣٠ شخصية بحرينية ناشطة في مجال حقوق الإنسان وقضاياه، بطلب رسمي لدى وزارة التنمية الاجتماعية بتأسيس منظمة حقوقية جديدة تحت إسم (جمعية سلام لحقوق الإنسان). وأعرب المؤسسون عن أملهم في الحصول على ترخيص التسجيل، لكي تمارس الجمعية نشاطها.

ندوة: حرية الصحافة

واقع لا يمكن نكرانه

أقامت جمعية الصحافيين ندوة للباحث والصحافي محمد الساعي، الذي تحدث عن دراسة أجراها حول واقع الصحافة في البحرين، معتمداً على عينة ١٣٠ صحافياً، خلص فيها إلى التالي:

- هناك تراجع ملحوظ في جانبي المهنة والنزاهة قياساً بالفترة الماضية، وتشكو الصحافة من نقص في الخبرات الصحافية، فضلاً عن وجود تناقضات سلبية بين الصحف

معتبراً ذلك من الضرورات الإنسانية للمحافظة على الأمن والاستقرار. وتساءل الجودر عن أسباب شياع العنف والحرق وترويع الأمنيين في بعض القرى والمناطق، وعن المستفيد منها، ولماذا السكوت



والتغاضي عن تلك السلوكيات الخاطئة؟ وإضاف: إن تلك الممارسات ليست مسيرة أو اعتصاماً أو

مظاهرة، فهذه لها وسائلها التي كفلها الدستور والشرائع الدولية تحت بند حرية التعبير، ولكن ما الهدف من حرق الإطارات والأخشاب، وإغلاق الطرق والممرات، وترويع الأطفال والنساء والعجائز؟

وأبدى الجودر رفضه للتواجد المكثف للدوريات ورجال الأمن في المناطق، ولكنه تساءل: ما السبيل في ظل سكوت علماء وخطباء ومثقفي المناطق؟ أين قولهم لكلمة الحق، ونبذ العنف، والتصدي لتلك الفئات الخارجة على القانون؟ مؤكداً على أن لكل قضية حل، وأسلم الطرق والمناهج العلاجية هي بالحوار.

جبهة يدين

(المواكبات الطائفية)

أدان رئيس المكتب السياسي لجمعية ميثاق العمل الوطني أحمد جمعة التصريحات التي توجع الطائفية، مشيراً إلى (بعض الممارسات السلبية والتصريحات المضرة بالمسيرة الديمقراطية، والتي



تصب في تأجيج المشاعر الطائفية التي يطلقها بعض السياسيين، وبعض الصحف، وبعض نواب البرلمان، والتي - للأسف الشديد - لا تصب إلا في تأجيج وتصعيد الاحتقان

(الداخلي). ودعا جمعة لأن يتحلّى هذا الطرف أو ذاك بمزيد من المسؤولية نظراً لما تشكله هذه الفقاعات من هدر للجهد السياسي ومضيعة للوقت). مشيراً إلى أن هناك (تزامناً) على الصراعات والمماحكات من أجل بعض المصالح السياسية الضيقة التي لا تستقيم مع النهج الديمقراطي السليم).

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والاتحاد النسائي؛ وجمعية المحامين البحرينية؛ وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان؛ والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وجمعية الدفاع عن العمالة الوافدة. ويأتي هذا الاجتماع إستعداداً للزيارة المرتقبة لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي للبحرين في أبريل القادم.

علي سلمان.. لإصدار

تشريعات تجرّم التمييز

قال الشيخ علي سلمان (الوفاق) إن النجاح في معالجة أشكال التمييز المذهبي والسياسي والقبلي، سيعد إنجازاً تاريخياً للبحرين. وقال بأن مشكلة التمييز بكل أشكاله تهدد أمن واستقرار البحرين الاجتماعي والاقتصادي، مشيراً إلى الحاجة إلى تشريع يجرّم فعل التمييز، حتى يتم القضاء على المشكلة. وتابع: لا بد من قانون يحمي حقوق المواطنين، ويساويهم في جميع الحقوق، وأن تصحح النتائج السلبية التي كان التمييز سببها.

مجلة وتقارير دفاعاً

عن المرأة

على هامش تدشين الاتحاد النسائي (٢٠١٠/١/٨) مجلة (إشراق المرأة)، ومرصد المرأة، وكتاب أماني الوداعي يحمل عنوانه (المرأة البحرينية في المحاكم الشرعية) بمقر الاتحاد.. قالت الناطق الإعلامي باسم الاتحاد النسائي فاطمة ربيعة أن فريق مرصد المرأة سيبدأ تدريباته لإعداد تقارير تتابع وضع المرأة وحقوقها في البحرين، وسيقدم تقارير سنوية بهذا الشأن، ستكون لاحقاً أداة ضغط على الجهات الرسمية لتحسين جوانب النقص في وضع المرأة (الوقت، ٢٠١٠/١/١٠).

ضرورة تجفيف منابع

الإرهاب والعنف

قال الشيخ صلاح الجودر في ٢٠١٠/١/٩ بأن المسؤولية التاريخية تحتم علينا جميعاً أن نجفف منابع الإرهاب والتطرف والعنف،

اليومية.

- بدل أن تقود الصحافة الرأي العام صارت تنقاد سلبياً له، وإن ارتفاع سقف حرية الصحافة المحلية واقع لا يمكن نكرانه، بالرغم من ازدياد الرقابة الحكومية على الإنترنت. هناك



طغيان في الجانب السياسي على الجانب المهني، وكثير من العاملين في الصحف لا يمتلكون الخبرة الكافية.

- كشفت الدراسة عن أن ٣٠,٨٪ فقط من العاملين في الحقل الصحفي يملكون مؤهلاً علمياً، وأن ٧٦,٩٪ من الصحفيين أكدوا التحاقهم بدورات تدريبية بعد عملهم الصحفي، وأن ٥٥,٤٪ من العاملين في القطاع الصحفي يقرون بوجود تراجع في الإلتزام بأخلاقيات الصحافة.

- الصحافة البحرينية تقوم بالترويج لأيديولوجيات ومرجعيات فكرية، كما أن ٧٢,٣٪ من الصحفيين أقرّوا بأن الصحف تساهم في تأجيج الطائفية.

ندوة حول شؤون المرأة

عقدت جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية حلقة نقاش حول قضايا تخص المرأة من بينها: الطلاق والنفقة والسكن والحضانة، من خلال محاورين استضافتهم الجمعية بهدف المساهمة في إصلاح الواقع القضائي والقانوني بما يضمن حقوق الزوجين بعد الطلاق، والدفع إلى حلحلة الشق الجغرافي من قانون أحكام الأسرة.

الجهتج الهذلي يلتقي

ممثلي المفوضية السامية

اجتمع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني مع مسؤول اتفاقيات حقوق الإنسان بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان إبراهيم سلامة، والممثل المقيم لمكتب المفوضية السامية بمنطقة الشرق الأوسط ببيروت فاتح عزام واللذين قاما بزيارة للبحرين في يناير الماضي. وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن وزارة الخارجية، والداخلية والنيابة العامة، والعدل ووزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الأعلى للمرأة، كما شارك في الاجتماع ممثلو:



السيد الشفيعي في مجلس رئيس الوزراء



المناع بين الشفيعي والشملان



الشفيعي بين المحفوظ وإبراهيم عبدالله



مع السفير الألماني في مكتبه



مع الأستاذ جمال فخرو

رئيس المرصد في زيارة عمل للبحرين

الى أن السيدين القطري والموسوي قد قدما مشروع تأسيس منظمة حقوقية جديدة تحت مسمى (جمعية السلام) وهي الآن قيد التسجيل لدى وزارة التنمية الإجتماعية. ■ في مبنى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، التقى رئيس المرصد بالأمين العام للإتحاد السيد سلمان المحفوظ، وبحضور كل من نائبه إبراهيم حمد عبدالله، وجعفر خليل إبراهيم، الأمين العام المساعد للإعلام والنشر. وقد اطلع رئيس المرصد على نشاطات ومنجزات الإتحاد، وخطته ومواقفه، كما تحدث من جانبه عن نشاطات المرصد ورواه.

■ التقى السيد حسن الشفيعي بسعادة السفير الألماني في مملكة البحرين السيد هورت لانغ، في مبنى السفارة الألمانية بالمنامة. وقد تمت مناقشة الأوضاع الحقوقية بأبعادها السياسية والإجتماعية، وأفاقها. وعلى صعيد آخر، وفي ذات الإتجاه، التقى رئيس المرصد أيضاً بسعادة السفير الفرنسي في المنامة، السيد إيف اودان، بحضور مستشاره السيد كريستيان رينيو. وقد قدم رئيس المرصد عرضاً لنشاطات المرصد وآفاق التطور المحتمل لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين. السفيران الألماني والفرنسي، أثنيا على التطورات الإيجابية التي شهدتها البحرين في السنوات الأخيرة.

■ من جانب آخر، التقى رئيس المرصد بعضو مجلس الشورى السيد جمال فخرو، كما التقى بعضو مجلس النواب، الدكتور عبدالعزيز أبل، وتطرق الحوار معهما حول مواضيع مختلفة لها صلة بالوضع الحقوقي، وشددوا على ضرورة التواصل والتعاون فيما يخدم مسيرة حقوق الإنسان في البحرين.

■ وأخيراً التقى رئيس المرصد بالرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون سعادة الشيخ راشد بن عبدالرحمن آل خليفة، وذلك في مبنى وزارة الإعلام.

قام رئيس المرصد، الأستاذ حسن موسى الشفيعي، بزيارة عمل الى البحرين في شهر يناير الماضي والتقى بعدد من الشخصيات وشارك في عدد من الفاعليات السياسية والحقوقية والاعلامية الرسمية والشعبية:

■ التقى رئيس المرصد بصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بين سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، وذلك في مجلسه الأسبوعي العام، في ٢٤/١/٢٠١٠. وقد ناشد الشفيعي سموه بتوجيه المسؤولين الى الاهتمام بالوفود الحقوقية الدولية التي تزور البحرين، منوهاً الى امتعاض منظمة فرونت لاين أثناء زيارة وفدها الى البحرين لعدم قدرته على لقاء المسؤولين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان. رئيس الوزراء من جانبه، أثنى على التنويه، وأكد على ضرورة الحفاظ على سمعة البحرين مطالباً بعقد لقاءات عمل مع جميع المنظمات الحقوقية المهتمة بالشأن البحريني.

■ التقى رئيس المرصد بالأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الأستاذ عبدالله الدرازي، وبرئيس جمعية الشفافية الأستاذ عبدالنبي العكري، وذلك في مقر الجمعية البحرينية. وقد تمت مناقشة العديد من المواضيع الحقوقية الملحة. على صعيد آخر، شارك رئيس المرصد في الحفل التكريمي الذي أعدته الجمعية البحرينية للناشط الحقوقي الدكتور هيثم مناع، الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان. وقد منح الضيف المكرم، درع أحمد الشملان المخصص للمدافعين البارزين عن حقوق الإنسان.

■ اجتمع الأستاذ حسن الشفيعي بكل من ميرزا القطري، والسيد هادي الموسوي، المسؤولين عن ملف حقوق الإنسان في جمعية الوفاق الإسلامية. وقد تمت مناقشة جملة من القضايا الحقوقية المتعلقة بالتعاون الحقوقي. تجدر الإشارة